

الجمعية العامة العادية

مرفقات جدول الأعمال

تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة والذي يتم التقرير فيه عن
المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة " التبليغ "

عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

السادة / المساهمين المحترمين

شركة دله للخدمات الصحية

(شركة مساهمة سعودية)

الرياض، المملكة العربية السعودية

بناءً على طلب إدارة شركة دله للخدمات الصحية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") قمنا بأعمال تأكيد محدود على
نموذج التبليغ المقدم لمساهمي شركة دله للخدمات الصحية والذي يتم التقرير فيه عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير
المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير هو نموذج التبليغ المعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة
العربية السعودية واحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

الضوابط المنطبقة

تتمثل الضوابط المنطبقة على موضوع التقرير فيما يلي:

- متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وأحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.
- قرارات الجمعية العامة لمساهمي الشركة التي رخصت المعاملات والعقود.
- السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م.

مسئولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد نموذج التبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة المذكورة بالفقرة السابقة "الضوابط المنطبقة"، كما أن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة بالنموذج وهي المسئولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض البيانات الواردة بالتبليغ بما يتوافق مع الضوابط المنطبقة والإدارة مسئولة عن إعداد وعرض المعلومات الواردة بالتبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة وخلوها من أية تحريفات جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحتفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إجراء التأكيد المحدود وإبداء استنتاج في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها وبيان ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التبليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقاً للضوابط المنطبقة. وقد قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي لارتباط التأكيد رقم (٣٠٠٠). "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود ويوفر أساس مناسب لاستنتاجنا حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى هذا النحو فإنها لا تقدم جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الواردة في قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما أننا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات الصلة" وبالتالي فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يشتمل على سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

ملخص الإجراءات المنفذة

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:

- مطابقة المعلومات والبيانات المدرجة بالتبليغ مع السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.
- مطابقة البيانات المدرجة بالتبليغ مع قرارات الجمعية العامة لمساهمي الشركة التي رخصت المعاملات والعقود عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول وهي أقل منها في المدى وبالتالي فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها فلم ينم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن المعلومات والبيانات المدرجة بالتبليغ المرفق محرفة بشكل جوهري وفقاً للضوابط المنطبقة.

تقييد الاستخدام

أعد هذا التقرير بغرض تقديمه إلى إدارة الشركة مع نموذج التبليغ المرفق والمقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة إلى مساهمي شركة دلة للخدمات الصحية والذي يتم التقرير فيه عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة. وقد لا يكون من المناسب استخدامه لأي أغراض أخرى.

أمور أخرى

ليس لدينا مسئولية لتحديث هذا التقرير بناءً على الأحداث والظروف التي تحدث بعد تاريخ هذا التقرير.
تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعريف فقط.

عن الدكتور محمد العمري وشركاه

الدكتور محمد عبد اللطيف العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٦٠



التاريخ: ٢٩ شعبان ١٤٤٢هـ

الموافق: ١١ ابريل ٢٠٢١م



خطاب التبليغ بشأن الأطراف ذات العلاقة

السادة / مساهمو شركة دله للخدمات الصحية الموقرون

انطلاقاً من مبدأ الشركة بالالتزام بجميع الأنظمة والتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية الهادفة لحفظ حقوق المساهم وكيان الشركة والتي يُعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم ركائز هذه الأنظمة، فيطيب لمجلس إدارة شركة دله للخدمات الصحية استعراض الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركات ذات علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين خلال العام ٢٠٢٠م والتي تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها حسب الأنظمة واللوائح والترخيص لها، وتشمل هذه الأعمال والعقود ما يلي :

| م | اسم الطرف ذو العلاقة | طبيعة التعامل | مبلغ التعامل | مدة التعامل | شروط التعامل |
|---|-------------------------|-----------------|--------------|----------------------------------|---------------------|
| ١ | م.طارق بن عثمان القصبي. | إستشارات إدارية | ٦٦٨.٢٨٢ ريال | من ٢٠٢٠/٠١/٠١ م إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ م | شروط السوق السائدة. |

طارق بن عثمان القصبي

رئيس مجلس الإدارة



نتائج المراجعة السنوية لفعالية وإجراءات نظام الرقابة الداخلية

تشكلت لجنة المراجعة وفقاً للمادة (٥٤) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وتتلخص مهامها ومسئولياتها فيما يلي :

- ١- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية للتحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المكلفة بها.
 - ٢- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
 - ٣- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
 - ٤- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين بعد التأكد من استقلالهم وفصلهم وتحديد أتعابهم.
 - ٥- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملاحظات اللجنة عليها.
 - ٦- دراسة ملاحظات المحاسبين القانونيين على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
 - ٧- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها.
 - ٨- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها.
- هذا وقد عقدت اللجنة ٥ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠ م وفيما يلي بيان بعضوية اللجنة وسجل الحضور خلال العام:

| م | الاسم | طبيعة العضوية | عدد الاجتماعات (٥) | | | | |
|---|--------------------------|---------------|--------------------|-------|-------|-------|-------|
| | | | ١٢/٢٢ | ١١/٠٨ | ٠٨/١٧ | ٠٥/١٧ | ٠٢/١٨ |
| ١ | أ.فهد عبدالله القاسم | رئيس اللجنة | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| ٢ | أ. عبدالله تركي السديري | عضو | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| ٣ | أ.عبدالرحمن صالح الخليفي | عضو | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| ٤ | أ. خالد محمد الخويطر | عضو | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة لتنفيذ خطة المراجعة السنوية المبينة على تقييم المخاطر والمعتمدة من قبل اللجنة لتقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال أخذ عينة عشوائية للأنشطة المخطط مراجعتها بهدف فحصها للتأكد من مدى فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية المصممة والمطبقة، كذلك تقوم اللجنة بمناقشة المراجع الخارجي حول تخطيط وتنفيذ أعمال الفحص و المراجعة السنوية بناء على معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية للحصول على درجة معقولة من أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وبناء على نتائج الفحص المنفذة خلال العام من قبل المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية فإن نتائج هذا الفحص لم تبين أي قصور هام أو تغير جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية، مع وجود عدد من الملاحظات التي زودت اللجنة بها الإدارة التنفيذية، وتم الاتفاق على الإجراءات التصحيحية اللازمة مع تحديد المدة الزمنية للتصحيح ورفع تقارير دورية بذلك للجنة المراجعة، كما ننوه انه لا يمكن التأكيد على الشمولية المطلقة لعمليات الفحص والتقييم التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لأن عملية المراجعة في جوهرها تستند إلى أخذ عينات عشوائية. هذا وتعمل إدارة المراجعة الداخلية بشكل حثيث مع الإدارة التنفيذية للشركة للحفاظ على مستوى مقبول وفعال لكفاءة نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.